

تابع حكم الطعن بالتمييز رقم ٢٦٠/٢٠٠٣ تجاري ٣ .

موضوع خطاب التكليف المؤرخ ١٩٩٩/١/٩ على ما خلص إليه من أن أوراق الدعوى ومستنداتها تفيد عدم قيام ممثل الطاعنة بتنفيذ تلك الأعمال وبالتالي لا تستحق عنها مقابلاً مادياً وأورد في ذلك قوله ' أن البين من مطالعة المحكمة لكافة أوراق الدعوى ومستنداتها وتقريرى الخبيرين سالفى الذكر أن تلك الأعمال الإضافية المشار إليها بخطاب التكليف المرفق وان كانت تخرج عن نطاق العقد المؤرخ ١٩٨٩/٩/١٥ إلا أنه لم يثبت للمحكمة على نحو قاطع أن السيد / قد قام بالتنفيذ الفعلى لتلك الأعمال الإضافية وبالتالي لا تستحق مقابلاً عنها وتصبح الدعوى فى هذا الخصوص بغير سند من الواقع أو القانون --- وكان هذا الذى حصله الحكم المطعون فيه وخلص إليه سانغا وكافيا لحمل قضائه فان النعى لا يعدو أن يكون جدلاً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير ما انتهت إليه المحكمة وهو ما تتحسر عنه رقابة محكمة التمييز ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم لم يقض لها بالفوائد التأخيرية المستحقة عن المبلغ المحكوم به وعن الأعمال الإضافية رغم طلب هذه الفوائد بصحيفة الاستئناف بما يعيبه بالقصور المبطل ويستوجب تمييزه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للمدعى أن يعدل طلباته اثناء سير الخصومة بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة فى الجلسة فى حضور الخصم ويثبت فى محضرها أو بمذكرة أثناء نظر الدعوى أو فى فترة حجز الدعوى للحكم متى كانت المحكمة قد رخصت فى تقديم مذكرات فى أجل معين ولم ينته هذا الأجل فاذا عدل المدعى طلباته على هذا النحو كانت العبرة فى تحديد ما طرحه على المحكمة هى بطلباته الختامية فى الدعوى لا بالطلبات التى تضمنتها صحيفة إفتتاحها وأن المادة ١٤٤ من قانون المرافعات المدنية تنص على أن ' الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط --- ولا تقبل الطلبات الجديدة فى الاستئناف وتقضى المحكمة بعدم قبولها --- يدل على أن قاعده عدم جواز تقديم طلبات جديدة فى الاستئناف هى من القواعد الأساسية المتعلقة بالنظام العام وأن الطلب الجديد هو الذى يختلف عن الطلب الذى أبدى أمام محكمة أول درجة فى موضوعه وسببه أو الخصم